بقلم : الشيخ وصي مظهر الندوي

# مشروع قانون تطبيق الشريعة وربطه بالاجماع الكلي

إن المسلمين في باكستان على مختلف طبقاتهم مجمعون على ضرورة تطبيق الشريعة في البلاد ، ومن مقتضيات الايمان واساسياته ان يحتكم المسلم الى شريعة الله ويخضع لها في جميع شئون حياته الا ان المسلمين اختلفو فيما بينهم حول مشروع قانون تطبيق الشريعة في الماضي ويمكن الخلاف حوله في المستقبل وذلك لان مشروع تطبيق الشريعة لا يرادف الشريعة بنصها وفصها وانما هو مشروع من وضع البشر فيمكن ابداء المعارضة حول بعض مواده وترتيبها وبعض الجمل والبنود الواردة فيه مثل سائر القوانين التى وضعها البشر في شتى المجالات بل انه حصلت هذه المعارضة فعلا فالمشروع الذى قدم صيغته الشيخ سميع الحق والقاضى عبد اللطيف فى مجلس الشيوخ فيما مضي كان تعارضه فرق عديدة مثل الشيعة وأهل الحديث وكانت المعارضة من هؤلاء شديدة كما ان بعض علماء البريلوية كانوا ايضا يعارضونه . وان بعض القانونيين والخبراء كانوا ايضا يعتبرون بعض مواده متعارضة مع دستور البلاد كما انه لم يكن يتمتع بالشمولية والاحاطة، ولكنه بقي مطروحا للنقاش والحوار والدراسة من قبل لجان عديدة ولمدة خمس سنوات جرت خلالها مناقشات حرة عبر شتى وسائل الاعلام والصحافة والمنابر المختلفة وتمكن مناصروه من اقناع المعارضين وتعديل النواحي التى كانت موضع الخلاف وعلى ضوء ذلك اجازه مجلس الشيوخ بالاجماع الا ان حكومة (حزب الشعب) الاخيرة لم تطرحه امام الجمعية الوطنية للمصادقة عليه ، فكانت محل الطعن والاحتجاج من قبل التحالف الديمقراطي الحاكم الآن وانتقدها بشدة آنذاك.

وبعد اقالة تلك الحكومة ورئيستها ( بينظير بوتو) وبما ان المشروع لم يتم اقراره من قبل الجمعية الوطنية فقد انتهي مفعول موافقة مجلس الشيوخ عليه حسبما ينص عليه دستور البلاد الا ان مناصرى المشروع طرحوه في مجلس الشيوخ مرة اخري وبعد ادخال التعديلات والتحسينات التي تجعله يخرج في صورة أفضل واحسن من ذي قبل حيث انهم استفادوا هذه المرة من مرسوم تطبيق الشريعة الذي كان اصدره الشهيد الرئيس ضياء الحق والذي جاء اصداره بعد ان وافق عليه العلماء من اكثر من ٢٢ اتجاها والخبراء القانونيين ووزارة الشئون البرلمانية والقانونية ومجلس الفكر الاسلامى .

وهذا المشروع هو الذى يريد مناصروه طرحه على الجمعية الوطنية الا ان السؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا هذا التباطؤ فى طرحه على الجمعية ؟.

ويرد على هذا السؤال رئيس الوزراء بانه يرى من الضرورة تحصيل الاجماع الكلي بشأنه ،لذا فهو يتردد في طرحه لحين الحصول على مثل هذا الاجماع . وقد شكل رئيس الوزراء لجنة برئاسة الشيخ عبد الستار نيازي لتحقيق هذا الهدف، وكان تشكيل مثل هذه اللجنة موضع الاشادة والاطراء من قبل كل طبقة ودائرة من دوائر وطبقات الشعب . وقامت اللجنة بتقديم تقريرها وتوصياتها الى الحكومة وعلى رغم ذلك لم تطرحه الحكومة على الجمعية الوطنية فلماذا ؟ هل هذا

يعني ان اللجنة لم تتمكن من اداء واجبها بصورة مرضية، واذا كان الامر كذلك فينبغي على رئيس الوزراء ان يبذل جهده مرة اخرى لتحقيق هدف (الاجماع الكلي) ، ولكن الشعب لم يسمع بمثل هذه المبادرة منه .

ان الشعب لا يعرف عن حقيقة الاعتراضات التى توجه ضد المشروع، الامر الذي يخلق الشبهات في اذهانه ويزيد من قلقه تجاه حكومة التحالف .

ان الشئ الاكثر غرابة ضمن الاعتراضات المثارة حول المشروع هو ما جرى على لسان "بيرباكارا" احد السياسيين المعروفين باطلاق تصريحاته فى صورة الفكاهات ويقول ان اقرار هذا المشروع يعني الغاء دستور البلاد بأسره وتغيير نظام الحكم تماما، مع انه يعرف جيدا ان اي قانون من القوانين الموضوعة لا يعني الغاء الدستورأو المساس به. وانما يعني الغاء بعض مواده فقط بواسطة التعديلات الدستورية التي يحدد الدستور اجراءاتها، وعلي سبيل الافتراض لوكان هناك مادة تتعارض مع دستور البلاد فيمكن اخراجها مسبقا وحتى لو بقيت كما هي فانها لا تكون محل التنفيذ وتعمل المحاكم علي الغائها كما هو المتبع .

وهناك اعتراض آخر يحيطه الغموض وهو أن المشروع يفرض سيادة لاتجاه فقهي معين على آخر ومن ثم يؤدي الى التعريض بالمذاهب الفقهية الاخرى .

ان السبب الاساسي لهذا الاعتراض تنبع من الصيغة الاولية للمشروع والتي طرحت اولا فى مجلس الشيوخ، ولكن يبدو ان موجهي هذا الاعتراض لم يطلعوا علي الصيغة الحالية للمشروع فهي تنص علي سيادة القرآن الكريم والسنة النبوية فقط ، وليس هناك اي نوع من الكلام حول سيادة اتجاه دون الآخر .

وتعترض بعض الدوائر عليه من جهة ان المشروع يسلب من البرلمان حقه في التقنين والتشريع وذلك لانه يعطي الحق للمحاكم لاصدار أحكامها حسب الشريعة ، ولو ان البرلمان وضع قانونا فان المحاكم تحكم حسبه الا انه لولم يتمكن من وضع القانون حول اية قضية فانها تحكم بمقتضي الشريعة من تلقاء نفسها وتكون ملزمة باصدار الحكم الذي يتوافق مع الشريعة . والامر الذي يبدو جليا ان هذا لا يسلب حق البرلمان في سن القوانين ووضعها ، اما بالنسبة لاعطائه حق التشريع المناوئ للشريعة فهذا مما لا يمكن ان يعطى لبرلمان في بلد اسلامي ، وهذا ما ينص عليه دستور البلاد قبل ان ينص عليه مشروع قانون تطبيق الشريعة .

وهناك اعتراض آخر لا يستحق اي نوع من الاهتمام او الوقوف عليه مفاده ان مشروع يسلب المرأة حقوقها في حين ان المشروع ليس فيه اي شيئ من هذا النوع، ان هذا الاعتراض يأتي من قبل بعض النساء المتغربات ولكنهن لا يستطعن يدعنمه باي اساس من الحجة والدليل ، وتجري الآن محاولات اضافة تخصيص بعض المقاعد في البرلمان للنساء من خلال ادخال التعديل فى الدستور ليتقنن في وجه تطبيق الشريعة .

والامر الأخير هو انه لماذا تثار جميع هذه الاعتراضات خارج البرلمان ؟ في حين ينبغي ان يطرح المشروع فى البرلمان واذا كان هناك اي حاجة للتعديل فيه لحصول ( الاجماع الكلي)عليه فيطرح مثل هذا التعديل فى البرلمان وتدرسه اللجان الدائمة في البرلمان ومن ثم تستحصل الاجماع الكلي عليه .وفي حالة اعتراض بعض اعضاء الجمعية على بعض مواد المشروع فيمكن ازالة هذا الخلاف من خلال التصويت في الجمعية

والخضوع لحكم الاغلبية حسب الاجراءات المتبعة في مثل هذه الحالة .ولكن لا ينبغي ابدا تأجيل عملية تطبيق الشريعة في البلاد لأمد غير محدد تذرعا بالشبهات التي لا تقوم علي ارض صلبة من الواقع من قبل الاقلية واعطائها حق الفيتو لحكم الاغلبية . وقد مضى حوالي نصف قرن علي انشاء باكستان ولم يتم تطبيق الشريعة فى البلاد عبر هذه المدة الطويلة مما أوجد الشبهات في نفوس الشعب حتي تجاه اهداف انشاء باكستان واستقلالها . كما اننا لازلنا نحرم من البركات والمنافع التى كنا سنجنيها من تطبيق شريعة الله في أرضه . و يتوقع الشعب من رئيس الوزراء السيد نواز شريف ان يعمل علي الاسراع بحل هذه القضية وافشال جميع تلك المحاولات التى تبذل لتأجيلها .

# حلقة بحث امريكية تحكم بعدم صحة ٨٠٪ من الأنجيل

جريدة لوس انجلس الأمريكية : الإثنين ٤ الربيع " آذار" ١٩٩١ء

انتهى اجتماع العلماء الإنجيليين بعد ست سنوات على التصويت بعدم صحة الأناجيل ان حلقة البحث انتهت فى يوم الأحد بعد ست سنوات من دراسة السيد المسيح والتصويت على ماقاله وحكمت هذه الحلقة الدراسية بعدم صحة ٨٠٪ من الكلمات المنسوبة اليه فى الإنجيل وانتهوا على انه نبى حكيم ويتكلم بالأمثال ويدلى بالحكم

ان العلماء المؤتمرين فى المؤتمر الذى حصل فى سونوما صوتوا ضد كل الكلمات الواردة عن السيد المسيح فى انجيل يوحنا وخاصة القول " ان الله احب هذا العالم بحيث ان الله قتل ابنه الوحيد"

وقد تشكلت اللجنة المؤلفة من ٢٠٠ عضو من جمهور علماء الانجيل لترد على الآراء التى تتمسك بحرفية الإنجيل ولكنها اثارت الجدل منذ اجتماعها الأول فى عام ١٩٨٥ ويتهمهم الانجيليون الذين يظهرون على شاشات التلفزيون بانهم يقومون بعمل الشيطان وكانت اللجنة تجتمع مرتين فى العام ، إما لدراسة أناجيل معينة او أنواع من اقوال المسيح معتمدين فى ذلك على دراسات سابقة او دراساتهم الخاصة

ان مؤلفى الإنجيل قد ظهر انحيازهم لدى دراسة اقوال المسيح وتبين انه ليس القائل لها بالضرورة وقد اشترك حول ٢٠ عالم مشهور من عدد من الجامعات والكليات واللاهوتية فى الإقتراع وكانت النتيجة هى ذاتها التى ينادى بها من هم خارج دوائر الأصوليين والإنجيليين الخ

(مأخوذ من جريدة "الدعوة الاسلامية" التى تصدر من طرابلس ٢٥ من رمضان ١٤١١هـ)